

دراسة تقييمية لبرامج الانفاق العام بالجزائر (الفترة 1990-2018 أنموذجا)
**An evaluation study of public expenditure programs in Algeria
 (Model period 1990-2018)**

رابحي بوعبدالله¹

¹ أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تيسمسيلت، الجزائر،
 rabhi.bouabdallah@univ-tissemsilt.dz

تاريخ الاستلام: 2023-05-08.

تاريخ القبول: 2023-07-03.

تاريخ النشر: 2023-07-11.

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى تحليل وتقييم سياسة الإنفاق العام بالجزائر للفترة 1990-2018 ودراسة مكوناته والتوجه الذي يتخذه من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ومنه تكمن اشكالية الدراسة في البحث عن مدى تأثير سياسات الانفاق العام على السياسات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2018؟ ولمعالجة هذه الإشكالية حددنا مجموعة من الفرضيات منها ضمان ترشيد النفقات العامة لن يكون إلا من خلال تحديد الأهداف بدقة وتحديد الأولويات والقياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام وعدالة توزيعها، وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلة البحث فقد تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها كما ونوعا، ومنه فقد خلصت الدراسة إلى أن حجم الانفاق العام في الجزائر في تزايد مستمر لاعتماد الحكومة الجزائرية على سياسة مالية توسعية، الأمر الذي دعاها للعمل على ترشيد الإنفاق العام من خلال التوجه نحو الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المالية.

كلمات مفتاحية: سياسة مالية، نفقات عامة، سياسات الانفاق العام، ترشيد الإنفاق العام.

تصنيف JEL: H5، E62، E61

Abstract:

The research document aims to analyze and evaluate public expenditure policy in Algeria for the period 1990-2018 and to study its components and the direction it takes to achieve the objectives of economic policy, and the problematic of the study, lies in the research of the extent of the impact of public expenditure policies on economic policies in Algeria for the period 1990-2018? In

order to respond to this problem, we have identified a set of assumptions, including that of ensuring the rationalization of public spending, which will only happen by precisely defining objectives, setting priorities, and periodically measuring performance. public expenditure programs and their fair distribution, In order to be able to answer the research questions, the descriptive analytical method was used, which is based on the study of the phenomenon as it exists in reality, and is concerned with its precise description, and expresses it quantitatively and qualitatively, to work on the rationalization of public expenditure by moving towards the optimal and rational use of financial resources.

Keywords: financial policy; public expenditure; rationalization of public expenditure; Public expenditure policies; Algerian experience.

Jel Classification Codes : E61, E62, H5.

المؤلف المرسل: رابحي بوعبدالله، الإيميل: rabhi70@gmail.com

1. مقدمة:

عرف موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عدة جدليات واكتسب قسطاً وافراً من التحليل في الفكر الاقتصادي قديماً وحديثاً وقد اختلف هذا الدور من نظام اقتصادي إلى آخر، إلا أن جميع هذه الاختلافات اندرجت ضمن الأشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة، الدولة التدخلية، الدولة المنتجة)، وهذا على اعتبار أن الدولة تعتمد في برنامجها على السياسات الاقتصادية الكلية التي تشتمل على مجموعة من السياسات في مقدمتها السياسة المالية التي تحتل بدورها مكانة هامة بين السياسات الأخرى، لأنها تستطيع أن تقوم بالدور العظيم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل تعدد أدواتها والتي من أهمها سياسة الإنفاق العام الذي عرف عدة دراسات وتحاليل باعتباره يمثل ركناً مهماً في الدراسات المالية.

وفي السياق فقد تأثرت الجزائر كغيرها من الدول التي شهدت أزمات اقتصادية في بداية الثمانينات مثل أزمة انخفاض أسعار النفط عام 1986 م، وقد انعكس ذلك جلياً على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في بداية التسعينيات، وعلى اعتبار أنها تعتمد على التصدير الأحادي الجانب وتعتمد كثيراً في سياساتها الائتمانية على الإنفاق العام الذي بلغ مستويات قياسية، عانت الجزائر من زيادة نفقاتها وسوء إدارتها بسبب تبنيها لبرامج تنموية ذات أغلفة مالية ضخمة، الأمر الذي استدعى ضرورة ترشيد نفقاتها وإضفاء الصرامة في صرفها للمال العام، ما من شأنه السماح بتحقيق الأهداف المسطرة بأكثر كفاءة وفعالية.

- إشكالية البحث: بالاعتماد على ما سبق تتضح لدينا معالم إشكالية هذه الدراسة التي نوجزها بالطريقة التالية: ما مدى تأثير سياسات الإنفاق العام على السياسات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2018؟

وقد يندرج ضمن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية نوجزها بالطريقة التالية:

- ما مدى فعالية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؟
- ما ماهية الإنفاق العام؟
- كيف يمكن ضمان ترشيد النفقات العامة؟
- فرضيات البحث: لمعالجة الإشكالية السابقة حددنا مجموعة من الفرضيات كنقطة انطلاق لهذه الدراسة وهي كالتالي:
- يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمراً ضرورياً باعتباره الحلقة المكتملة لنشاط القطاع الخاص.
- يكمن ضمان ترشيد النفقات العامة من خلال تحديد الأهداف بدقة وتحديد الأولويات والقياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام وعدالة توزيعها.
- أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى تتبع سياسة الإنفاق العام بالجزائر ودراسة مكوناته والتوجه الذي يتخذه من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

- أهمية البحث: لقد استعملنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها كما ونوعا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع ظاهرة أخرى.

- منهجية البحث: تحقيقا لهدف البحث وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلته والامام بكل جوانبه، وعلى ضوء ما توفر لنا من معطيات فقد تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها كما ونوعا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدارها وحجمها ودرجة ارتباطها مع ظاهرة أو ظواهر أخرى.

- الدراسات السابقة: اهتمت العديد من الدراسات السابقة بموضوع سياسة الانفاق العام نذكر منها ما يلي:

- دراسة بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015 حيث تطرق الى أهم التوجهات التي مرت بها مراحل إصلاح السياسة الإنفاقية ومدى رشادة تحقيق سياسة الانفاق العام لأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر حسب المربع السحري kaldor للفترة 1963-2013، وقد توصلت الدراسة الى أن تأثير الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ايجابي لكنه جد ضعيف في المدى القصير، أما في المدى الطويل فإن لزيادة الانفاق العام أثر محدود على الناتج المحلي الاجمالي واستخلص أن مدونة الميزانية العامة للجزائر و النفقات العامة بصفة خاصة مدونة قديمة تستجيب بصعوبة للاحتياجات الجديدة لتسيير الاقتصاد العام.

- دراسة زكان أحمد، النفقات العمومية والسياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2003 حيث توصل من خلال دراسته إلى أن الإنفاق العام على البني التحتية ورأس المال البشري له تأثير غير فعال في تعزيز النمو الاقتصادي الذي يستدعي توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة.

- دراسة دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2006 عالج فيها أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي العام وأثر السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، وقد استخلص أن الاختلالات التي أصابت التوازن العام للاقتصاد الوطني يرجع إلى عاملين الأول ما يسمى بالصدمات الخارجية أي الاضطرابات التي تصيب أسعار النفط وأسعار الصرف، أما الثاني فيتمثل في السياسات الاقتصادية التي

تم اتخاذها في السنوات الماضية والتي نتج عنها عجز في الميزانية والتي كانت سببا رئيسيا في اختلال التوازن الاقتصادي العام.

- خطة البحث: لقد شمل البحث مجموعة من العناصر تمثلت بداية في التطرق لعنصر الاطار النظري للنفقات العامة (التعريف ، الخصائص، القواعد الخ) ، ثم تلاه عنصر آخر تمثل في عرض لبرامج الانفاق العام في الجزائر للفترة 2001-2018 وتعلق الأمر بالبرامج التالية (برنامج دعم النمو الاقتصادي 2001-2004 ، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ، وكذا برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 ، وأخيرا البرنامج الخماسي 2015-2019). وقد عرجنا في آخر المقال لعنصر تحليل وتقييم النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-2018 من خلال عرض وتحليل وتقييم لمجمل إحصائيات ومعطيات الفترة محل الدراسة بالاستعانة بالجداول والبيانات.

2. الإطارات النظرية للنفقات العامة

1.1. تعريف النفقات العامة

يوجد عدة تعاريف للنفقات العامة نذكر منها:

- النفقة العامة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق النفع العام.(حشيش، 2000،

صفحة 63)

- وتعرف كما يلي: هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة.

(حسين، طبعة 2001، صفحة 11)

- تعرف أيضا على أنها: مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن

تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة.(محرز، 2005، صفحة

65)

- كما عرفت النفقة العمومية على أنها: مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة.(فوزي،

د.س.ن ، صفحة 41)

- تمثل النفقات العامة المبالغ النقدية التي تدفعها الحكومة متمثلة في مختلف وحداتها الإدارية، للحصول

على السلع والخدمات من أجل القيام بمهامها وواجباتها في إشباع الحاجات العامة للمواطنين.(الحجازي،

1998، صفحة 267)

- ويمكن تعريف النفقات العامة على أنها كم قابل لتقويم نقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص

القانون العام إشباعا لحاجة عامة.(دراز، 1984، صفحة 412)

2.2. خصائص النفقات العامة

من التعاريف السابقة نستنتج أن هناك عدة خصائص للنفقات العامة نوجزها بالطريقة التالية:

أ. النفقة العامة مبلغ نقدي

ليس من المنطق أن تكون النفقة العامة على شكل عيني علما أن هذا الشكل قد وجد في العصور القديمة، إذ كانت النفقة إما على شكل نقدي أو عيني، ولكن مع تطور الدولة وتعدد مؤسساتها وكثرة حاجات أفرادها أصبحت النفقة العامة تحمل الشكل المالي النقدي. (الحاج، د. س. ن، صفحة 122)

ب. صدور النفقة من الدولة أو أحد تنظيماتها

وتتمثل في أشخاص القانون العام أي الدولة بمختلف مستوياتها الحكومية أي سواء على المستوى المركزي أو مستوى الولاية أو مستوى المحليات. (عثمان، 2011، صفحة 464)

ج. النفقة العامة هدفها إشباع حاجة عامة

يعتبر الركن الثالث للنفقة العامة إشباع حاجة عامة، ويقصد بالحاجات العامة الحاجات الاجتماعية التي يصعب إشباعها بواسطة الدولة وينتج عنها منفعة تقدرها الهيئات الحاكمة لحساب المجموع. (اليحي، 2013، صفحة 143)

3.2. قواعد النفقات العامة

هناك عدة قواعد نستعرضها بالطريقة التالية:

أ. قاعدة المنفعة القصوى

تعني أن تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، وخاصة أن أحد أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة، ويتحقق ذلك عندما تتساوى المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعد فرض الضريبة. (العلي، 2007، صفحة 53)

ب. قاعدة الاقتصاد

تتضمن تجنب التبذير في النفقات العامة لأن مبرر النفقة العامة هو ما تحققه من منفعة اجتماعية، وبالتالي فإن ضابط الاقتصاد في الإنفاق يعتبر شرطا ضروريا لتحقيق المنفعة العامة (ضابط)، فالمنفعة الجماعية لا تتحقق إذا كانت ناتجة عن استخدام أقل نفقة ممكنة أي تحقيق أكبر عائد بأقل نفقة ممكنة. (فتحي، 2009-2010، صفحة 120)

ج. قاعدة الترخيص

تخضع النفقة العامة لإذن سابق من الجهات المختصة قد يقره البرلمان على المستوى المركزي أو تقرره الهيئات المالية ضمن اختصاصاتها المختلفة. (فتحي، 2009-2010، صفحة 120)

3. عرض لبرامج الانفاق العام في الجزائر للفترة 2001-2018

1.3. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

لقد جاء هذا البرنامج في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001 وقد بادر به رئيس الجمهورية ليمتد على أربع سنوات (2001-2004) ، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات ، والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها ، والتي تعزز المرافق العمومية في ميدان الري ، النقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية وعليه فقد اعتمد هذا المخطط في أفريل من سنة 2001 بحيث بلغت قيمته 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، واعتبر آنذاك برنامجاً قياسيًّا وذلك بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم آنذاك قبل إقراره والذي قدر بـ 11,9 مليار دولار، وكان يهدف بشكل رئيسي إلى: (محمد، 2011) الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة، خلق مناصب عمل والحد من البطالة، وكذا دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية. وترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 1: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

| النسبة (%) | المبلغ (مليار دج) | القطاعات |
|------------|-------------------|--------------------------------|
| 40.1 | 210 | أشغال كبرى وهياكل قاعدية |
| 38.8 | 204.2 | تنمية محلية وبشرية |
| 12.4 | 65.4 | دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري |
| 80.6 | 45 | دعم الإصلاحات |
| 100 | 525 | المجموع |

المصدر: بوفليخ نبيل، 2005، ص 107

من خلال معطيات الجدول رقم 01 نستنتج ما يلي:

- التركيز على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث خصص له 201.5 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 40.1% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.
- الاهتمام بقطاع التنمية المحلية والبشرية حيث خصص له مبلغ 204.2 مليار دج أي أنه استحوذ على نسبة 38.9% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.
- الاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد البحري حيث خصص له مبلغ 65.4 مليار دج أي أنه استحوذ على نسبة 12.4% من المبلغ الإجمالي للبرنامج وهي نسبة قليلة.
- التركيز على جانب دعم الإصلاحات المؤسساتية حيث خصص له مبلغ 45 مليار دج أي أنه استحوذ على نسبة 8.6% من المبلغ الإجمالي للبرنامج وذلك بهدف تمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لدعم وترقية المقدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية العامة والخاصة.

2.3. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، وذلك بعد ارتفاع سعر النفط الجزائري في سنة 2004، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 1.43 مليار دج في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد. (قندوسي، 2013-2014، صفحة 65)

1.2.3. أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC

- جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف نوجزها كما يلي: (محمد، 2011)
- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني؛
 - تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛
 - تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛
 - رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة؛

2.2.3. مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

لقد اشتمل البرنامج في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يوضحه الجدول الموالي:
الجدول 2: التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

| النسبة (%) | المبلغ (مليار دج) | القطاعات |
|------------|-------------------|--|
| 45.42% | 1908.5 | أولاً: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان |
| 40.52% | 1703.1 | ثانياً: برنامج تطوير المنشآت الأساسية |
| 08.02% | 337.2 | ثالثاً: برنامج دعم التنمية الاقتصادية |
| 04.85% | 203.9 | رابعاً: تطور الخدمة العمومية وتحديثها |
| 01.19% | 50.0 | خامساً: برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال |
| 100% | 4202.7 | المجموع |

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 2

3.3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

1.3.3. التعريف بالبرنامج

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات، وعليه فالبرنامج هو استراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة ويهدف لتحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص

التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، ويدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2000. (مصالح، 2010، صفحة 38)

2.3.3. تكلفة برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014)

لقد أقرت الحكومة الجزائرية تنفيذ هذا البرنامج بقوام مالي إجمالي قدره 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11534 مليار دينار (155 مليار دولار). (مسعي، 2012، صفحة 147)

وعليه فقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية مقسمة بدورها إلى عدة قطاعات تخص تحسين الظروف المعيشية للسكان، وتطوير الهياكل القاعدية، وكذا دعم التنمية الاقتصادية، أما فيما يخص توزيع المبالغ بالتفصيل على القطاعات فيمكننا تلخيصها في النقاط التالية: (علي، 2015، صفحة 39)

- قطاع التنمية المحلية والبشرية:

استفاد من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دج، ما يعادل نسبة 45.42% من إجمالي المبلغ.

- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية:

يقدر المبلغ المخصص له بـ 8400 مليار دج، بنسبة 38.52% من إجمالي المبلغ.

- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والشغل:

استفادت من 3500 مليار دج ما يمثل نسبة 16.05% من إجمالي المبلغ.

3.3.3. الأهداف الرئيسية لبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

يعتبر هذا البرنامج أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال ويشمل شقين اثنين هما:

(بيان، 2010)

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

4.3. المخطط الخماسي (2015-2019)

جاء المخطط الخماسي (2015-2019) كنتكملة للبرامج السابقة ونظر للمؤشرات الإيجابية المحققة

في إطار البرامج التنموية، قررت الحكومة مواصلة سلسلة البرامج التنموية من أجل دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية.

1.4.3. أهداف المخطط الخماسي (2015-2019)

حددت أهداف المخطط الخماسي 2015-2019 كالتالي:

- برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار.
- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشية السكان في قطاعات السكن والتربية، التكوين والصحة العمومية وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز.... الخ.
- نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
- تنوع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- استحداث مناصب شغل.

4. تليل وتقييم النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-2018

تطورت النفقات العامة في الجزائر بتطور الإصلاحات والسياسات المتبعة في الجزائر وذلك كما يلي:

1.4. التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

معطيات الجدول الموالي توضح هذا التطور كما يلي:

الجدول 3: تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-2018

الوحدة: مليار دج

| السنة | النفقات العامة | السنة | النفقات العامة |
|-------|----------------|-------|----------------|
| 1990 | 136.5 | 2005 | 2052 |
| 1991 | 212.1 | 2006 | 2453 |
| 1992 | 420.131 | 2007 | 3092.7 |
| 1993 | 476.627 | 2008 | 4322.7 |
| 1994 | 566.329 | 2009 | 5191.4 |
| 1995 | 759.617 | 2010 | 5855 |
| 1996 | 724.609 | 2011 | 6618.4 |
| 1997 | 845.196 | 2012 | 7428.7 |
| 1998 | 875.739 | 2013 | 6635.62 |
| 1999 | 901.682 | 2014 | 7153.04 |
| 2000 | 1178.122 | 2015 | 7656.3 |
| 2001 | 1321.028 | 2016 | 7984.1 |
| 2002 | 1550.646 | 2017 | 6883.2 |
| 2003 | 1752.691 | 2018 | 6800 |
| 2004 | 1775.30 | | |

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء حوصلة 1962-2011

من خلال معطيات الجدول يظهر أن حجم النفقات العامة في الجزائر لسنة 1990 كان متواضعا وقدر بـ 136.5 مليار دج لكنه ارتفع في السنة الموالية إلى 212.1 مليار دج ، بعد هذه السنة واصلت النفقات العامة مسارها التصاعدي لتبلغ سنة 1995 ما قيمته 759.617 مليار دج، ومع بداية الألفية الثالثة بلغت النفقات العامة 1178.122 مليار دج، وهذا راجع إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول في الأسواق الدولية ، وبالتالي فإن ارتفاع عوائد الجباية البترولية يعتبر عائدا مهما للإيرادات العامة للدولة، وفي هذا السياق ومع شروع الجزائر في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ، ومع أن كل المؤشرات آنذاك توجي باستمرار تزايد سعر النفط الجزائري على الأقل في المتوسط، إضافة إلى أن احتياطي الصرف المسجل سنة 2000 بلغ 11.9 مليار دولار ، كل هذه العوامل مشتركة ساهمت في الانفراج المالي الذي سمح للجزائر بمواصلة سياستها الإنفاقية التوسعية حيث بلغ حجم النفقات العامة سنة 2004 حوالي 1775.3 مليار دج.

أما عن الفترة 2005-2009 وهي فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي المسطر من قبل الحكومة الجزائرية التي شهدت تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية خلالها ، ومنها زيادة سعر النفط الجزائري في الأسواق الدولية ، أما عن احتياطي الصرف فقد قارب 49.1 مليار دولار مع نهاية 2004 ، كل هذا التحسن ساعد الحكومة الجزائرية في التوسع في نفقاتها العامة بحيث سجلت سنة 2005 ما قيمته 2052 مليار دج لتصل سنة 2009 إلى 5131.4 مليار دج، بعد هذه الفترة جاءت فترة تنفيذ البرنامج الخماسي 2010-2014 في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع المسطرة من قبل الدولة الجزائرية، حيث يعد أصخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بغلاف مالي قدر بحوالي 286 مليار دولار أمريكي ، وكتقييم للنفقات العامة خلال تنفيذ هذا البرنامج نلاحظ أن النفقات العامة سجلت قفزة نوعية فمن 5855 مليار دج سنة 2010 إلى 7153.04 سنة 2014 بنسبة زيادة بلغت 18.14%، وهذا راجع للسياسة التوسعية المنتهجة من قبل الدولة في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي، ومع بداية الخماسي (2015-2019) زاد حجم النفقات العامة حيث بلغ إجمالي الإنفاق العام 7656.3 مليار دج وهذا رغم بوادر الأزمة التي بدأت تظهر سنة 2014 من خلال تهاوي أسعار المحروقات، وهذا راجع لرغبة الحكومة في تلبية الطلب الداخلي وفي تمويل المشاريع الكبرى التي قدر حجمها بـ 26 مليار دج سنة 2015.

2.4. تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

شهدت الجزائر خلال الفترة 1990-2018 تطورا هاما للنفقات العامة اذ تغيرت بتغير البرامج المسطرة من قبل الدولة وذلك كما توضحه معطيات الجدول والشكل المواليين:

الجدول 4: تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر للفترة (1990-2018)

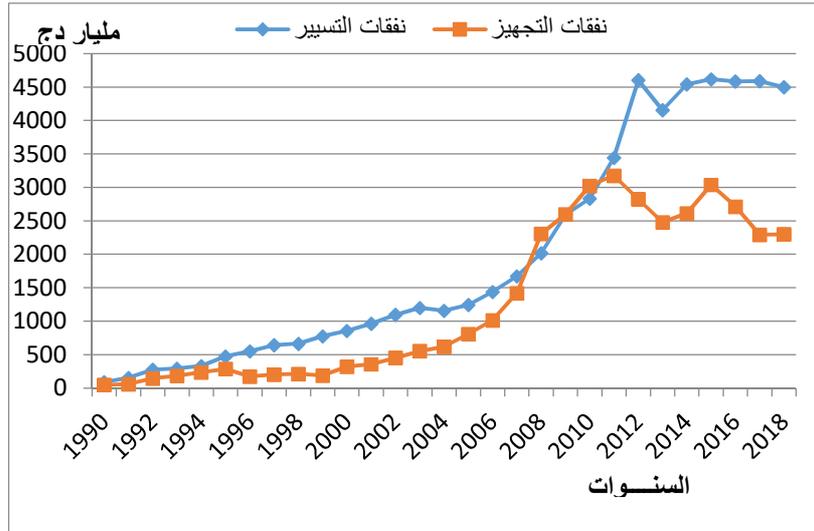
الوحدة: مليار دج

| نسبتها إلى النفقات العامة | نفقات التجهيز | نسبتها إلى النفقات العامة | نفقات التسيير | السنة |
|---------------------------|---------------|---------------------------|---------------|-------|
| 34.9450549 | 47.7 | 65.0549451 | 88.8 | 1990 |
| 27.4870344 | 58.3 | 72.5129656 | 153.8 | 1991 |
| 34.2750237 | 144 | 65.7249763 | 276.131 | 1992 |
| 38.8584784 | 185.21 | 61.1415216 | 291.47 | 1993 |
| 41.6540562 | 235.899 | 58.3459438 | 330.43 | 1994 |
| 37.6404162 | 285.923 | 62.3595838 | 473.694 | 1995 |
| 24.0155725 | 174.019 | 75.9844275 | 550.59 | 1996 |
| 23.8573065 | 201.641 | 76.1425935 | 643.555 | 1997 |
| 24.19488 | 211.884 | 75.80512 | 663.855 | 1998 |
| 19.4437454 | 186.987 | 80.5562546 | 774.695 | 1999 |
| 27.325608 | 321.929 | 72.674392 | 856.193 | 2000 |
| 27.0543092 | 357.395 | 72.9456908 | 963.633 | 2001 |
| 29.2091167 | 452.93 | 70.790.8833 | 1097.716 | 2002 |
| 31.5885116 | 553.649 | 68.4114881 | 1199.042 | 2003 |
| 34.8484763 | 618.665 | 65.1515237 | 1156.635 | 2004 |
| 39.3226121 | 806.9 | 60.6773879 | 1245.1 | 2005 |
| 41.389812 | 1015.1 | 58.6180188 | 1437.9 | 2006 |
| 45.9178064 | 1420.1 | 54.0821936 | 1672.6 | 2007 |
| 53.3183742 | 2304.9 | 46.6816258 | 2018 | 2008 |
| 50.0385253 | 2597.7 | 49.9614747 | 2593.7 | 2009 |
| 51.6140051 | 3022 | 48.3859949 | 2833 | 2010 |
| 47.9738305 | 3175.1 | 52.0261695 | 3443.3 | 2011 |
| 38.0268418 | 2824.9 | 61.9731582 | 4603.8 | 2012 |
| 37.3628990 | 2479.26 | 62.6371010 | 4156.36 | 2013 |
| 36.5019628 | 2611 | 63.4980372 | 4542.04 | 2014 |
| 39.6967203 | 3039.3 | 60.3032797 | 4617 | 2015 |
| 37.1620417 | 2711.9 | 62.8379582 | 4585.6 | 2016 |
| 33.3013714 | 2292.2 | 66.6986285 | 4591 | 2017 |
| 33.8235294 | 2300 | 66.1764705 | 4500 | 2018 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير بنك الجزائر)

ولتوضيح وتحليل معطيات الجدول نستعين بالشكل الموالي:

الشكل 1: تطور نفقات الميزانية العامة في الجزائر للفترة (1990-2018)



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 4

1.2.4. تليل تطور نفقات التجهيز

تشكل نفقات التجهيز أهمية بالغة وبالأخص في ظروف الدول النامية التي تفتقد إلى الهياكل الأساسية والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية التي تعتبر من المقومات الأساسية لإحداث تنمية اقتصادية جادة، وهو ما يكسب خطط التنمية الاقتصادية الأهمية المطلوبة خاصة في مجال التوسع في الطاقة الإنتاجية للبلاد.

سنحاول من خلال تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 المرور عبر المراحل التالية: (مسعود،، 2005، صفحة 259)

- المرحلة الأولى (1990-2000):

بداية بلغت نفقات التجهيز سنة 1990 حوالي 47.7 مليار دينار وهو ما يمثل 34.95% من اجمالي النفقات، ففي هذه المرحلة وفي محاولة من الحكومة الجزائرية آنذاك تنشيط النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية مع إعطاء الأولوية لإتمام البرامج الجارية، تضاعفت نفقات التجهيز حيث بلغت سنة 1995 ما قيمته 285429 مليار دج، أما خلال الفترة 1996-2000 عرفت نفقات التجهيز تذبذبا فسجلت 174.013 مليار دج سنة 1996 وهذا نتيجة التدابير السياسية التي اتخذت لتخفيض الإنفاق وترشيده غير أنها عادت سنتي 1997 و1998 للارتفاع وذلك نتيجة تشجيع الاستثمار وبالأخص القطاعات الحساسة، أما عن سنة 1999 فقد سجلت نفقات التجهيز انخفاضا

مقارنة بسنتي 1997 و1998 ويرجع ذلك إلى الإجراءات الحذرة التي اتخذت نتيجة التقلبات التي شهدتها سوق النفط الدولية خلال سنة 1998 والثلاثي الأول من سنة 1999.

- المرحلة الثانية (2001-2004):

نلاحظ أن نفقات التجهيز بدأت في الارتفاع مرة أخرى حيث بلغت سنة 2001 حوالي 357.395 مليار دج بنسبة 27.05% من إجمالي النفقات العامة، ثم انتقلت إلى 618.665 مليار دج مع نهاية 2004، ويرجع هذا النمو المتسارع في نفقات التجهيز خلال هذه الفترة إلى تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدة والمشاريع الأخرى التي تمت مباشرتها في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي.

- المرحلة الثالثة (2005-2015):

هي الأخرى شهدت ارتفاعا في المبالغ المخصصة لنفقات التجهيز وهي الفترة التي طبقت فيها أضخم المخططات التنموية في تاريخ الجزائر، فسجلت نفقات التجهيز سنة 2005 ما قيمته 866.5 مليار دج لتصل إلى مستوى قياسي خلال سنة 2009 نهاية الخماسي الثاني وقدرت بحوالي 2597.7 مليار دج، ومع نهاية 2015 سجلت نفقات التجهيز 3039.3 مليار دج حتى وإن انخفضت مقارنة بسنة 2011 والتي سجلت فيها نفقات التجهيز 3175.1 مليار دج على التوالي.

على العموم هذه الأرقام المسجلة بالنسبة لنفقات التجهيز خلال هاته الفترة متوقعة ومفهومة لدى الاقتصاديين بالنظر إلى المبالغ الضخمة المخصصة لتمويل كل من البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي (2010-2014)، والشروع في تنفيذ المخطط الخماسي (2015-2019).

- المرحلة الرابعة (2016-2018):

عرفت النفقات العامة في هذه الفترة انخفاضا بسيطا حيث تراوحت بين 2711.9، 2292.2، 2300 للسنوات 2016، 2017، 2018 على التوالي، وذلك لسعي الحكومة لترشيد نفقات التجهيز وذلك بسبب انخفاض الجباية البترولية بحوالي 47% في متوسط سعر البترول سنة 2015 و 15.2% سنة 2016 وكذلك ضعف الضريبة العادية مما استدعى ضرورة ترشيد النفقات، بالرغم من الارتفاع الطفيف الذي مس أسعار البترول سنة 2017 حيث بلغ 54 دولار مقارنة بـ 45 دولار لسنة 2016، وعند دراستنا لنفقات التجهيز خلال هذه الفترة لاحظنا أن نسبتها إلى إجمالي النفقات أقل من نفقات التسيير إذ تعكس ضعف الاستثمار في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

2.2.4. تليل تطور نفقات التسيير

خلال بداية فترة الدراسة 1990 كان الاقتصاد الوطني يختنق من جراء تسديد المديونية التي كانت تستحوذ على حوالي 67% من المداخيل الخارجية، وكانت الموارد المتبقية تتوزع على واردات غير قابلة للتقليص كالأدوية مثلا.

ولتحليل تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 سنحاول تقسيم فترات التحليل إلى المراحل التالية: (الدين، 2017، الصفحات 576-577)
- المرحلة الأولى (1990-2000):

عند تفحصنا لنفقات التسيير خلال هذه الفترة نلاحظ أن هذه النفقات عرفت تفاقما حادا وكان لها الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة، فبعد أن سجلت 88.8 مليار دج سنة 1990 ارتفعت لتصل إلى 774.695 مليار دج سنة 1990 بنسبة 80.55% من اجمالي النفقات العامة، ويعود هذا الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوطة بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية والتعليم والصحة.... إلخ.
- المرحلة الثانية (2001-2004):

خلال هذه الفترة بقيت نفقات التسيير ذات الدور الرئيسي في زيادة الإنفاق العام ولكن عند مستوى أقل من المستوى السائد خلال الفترة السابقة، حيث انخفضت نسبة نفقات التسيير إلى اجمالي النفقات العامة من 80.55% إلى 65.15% سنة 2004.
وإذا ما قارنا بين نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال هذه الفترة نلاحظ أن نفقات التسيير من ناحية الحجم ما زالت مرتفعة، وقد نتج هذا النمو أساسا في نفقات التسيير عن الأسباب التالية: التسيير العشوائي في نفقات التسيير، تضخم أجور وموظفي الدولة، النفقات الاجتماعية لا تصل إلى مستحقيها، وكذا ارتفاع الإعانات المقدمة للهيئات.
- المرحلة الثالثة (2005-2015):

كما أشرنا سابقا هي الفترة التي شملت البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي (2010-2014) بالإضافة إلى الشروع في تطبيق الخماسي (2015-2019)، في السنة الأولى سارت نفقات التسيير على نحو متصاعد، فبعد أن سجلت 1245.1 مليار دج سنة 2005 ارتفعت لتصل إلى 1672.6 سنة 2007، أما عن الفترة 2008-2012 فما يمكن ملاحظته هو المبالغ الكبيرة لنفقات التسيير حيث نجد أن نسبة هذه الأخيرة بلغت ما يقارب 46.68% من اجمالي النفقات ووصلت نسبتها إلى 52.02% سنة 2011 وسجلت ما يقارب 62% من اجمالي النفقات سنة 2012، أما في نهاية سنة 2015 فسجلت ما نسبته 60.30% من اجمالي النفقات وهي كلها مبالغ جد معتبرة تدل على المبالغ الكبيرة المرصودة لمثل هذا النوع من النفقات، ويبقى الأمر الذي ساهم في ارتفاعها يعود للزيادات الكبيرة المرصودة لأجور الموظفين وكبر حجم المرافق العامة الأمر الذي يتطلب مبالغ مالية إضافية قصد تسييرها.
- المرحلة الرابعة (2016-2018):

عرفت النفقات في هذه الفترة شبه استقرار في النفقات إذ تراوحت قيمتها بين 4585.6 مليار دج سنة 2016 و4591.09 مليار دج سنة 2017 و4500 مليار دج سنة 2018 ويرجع هذا الاستقرار إلى عدة

اعتبارات اجتماعية واقتصادية وسياسة، ومقارنة مع نفقات التجهيز نجد أن نفقات التسيير في نمو متزايد من حيث حجمها رغم إتباع الحكومة الجزائرية بمبدأ الصرامة في سياستها الإنفاقية، ويعود الارتفاع لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة، القومية المركزية منها والمحلية، التعليم والصحة، الزيادة المستمرة في عدد السكان، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على مناصب الشغل وهو ما يدفع الدولة للبحث عن الحلول، لذلك يتم رفع المخصصات من الرواتب والأجور.

5. خاتمة:

من خلال الموضوع محل الدراسة استطعنا أن نقف على أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يعتبر أمرا ضروريا لسيرو الحياة الاقتصادية وذلك من خلال مختلف السياسات كالسياسة الجبائية والسياسة المالية، وهذه الأخيرة التي يعتبر الإنفاق العام أحد أبرز أدواتها والذي يسعى لتحقيق الأهداف المرجوة، وعليه فالنفقات العامة تعتبر أداة لإشباع الحاجات العامة وهي أداة مهمة في يد الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها، أما عن تحليلنا لسياسات الإنفاق العام بالجزائر للفترة محل الدراسة وجدنا أنها في تزايد مستمر لاعتماد الحكومة الجزائرية على سياسة مالية توسعية تمثلت في مجموعة من البرامج التنموية، خصص لها مبالغ مالية ضخمة وذلك بغية تحقيق النمو الاقتصادي، الأمر الذي دعا بالحكومة للعمل على ترشيد الإنفاق العام من خلال التوجه نحو الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المالية.

وعليه فقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات نوجزها كما يلي:

- نتائج البحث:

- تنامي الدور الاقتصادي للدولة وتدخلها في مختلف المجالات الاقتصادية أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام.
- تهدف الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام للوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.
- تعتبر النفقات العامة أداة تستعملها الدولة لممارسة وظائفها لتحقيق أهدافها والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- من بين الظواهر التي ارتبطت بدراسة النفقات العامة ظاهرة تزايد النفقات العامة وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وظاهرية.
- يعبر ترشيد الإنفاق العام عن ذلك التطبيق العملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة.
- إن نفقات التسيير تستحوذ على نسبة أكبر من إجمالي النفقات العامة بالمقارنة مع نفقات التجهيز بالرغم من كونها غير منتجة إنتاجا مباشرا.
- يعتمد الإنفاق العام في الجزائر على الإيرادات البترولية إذ لاحظنا خلال تحليلنا للإنفاق تزايد في فترة ارتفاع أسعار البترول أي انتهاج الجزائر لسياسة توسعية.

- توصيات ومقترحات الباحث:

يتوجب علينا في نهاية هذه الدراسة وبناء على النتائج المتوصل إليها تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات نوجزها كما يلي:

- التقليل من الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر لتمويل الإنفاق العام لأن أي تراجع في أسعار البترول سيجعل الجزائر ورشة كبيرة من المشاريع غير المكتملة.
- الاستفادة من الفوائض المالية التي تحققها صادرات البترول بتوجيهها إلى المشاريع الإنتاجية.
- يتوقف استكمال تنفيذ أي سياسة تنموية على مدى توفر مصادر التمويل وعلى هذا الأساس يتعين على الحكومة تنويع مصادر التمويل باعتبار اقتصر هذه المصادر على إيرادات الجباية البترولية سيؤدي إلى تعطيل هذه السياسة في حال انهيار أسعار المحروقات.
- الاعتماد على سياسة طويلة المدى تقوم على انتقاء المشاريع ذات الفعالية والقيمة المالية المثلى قصد تجنب الدولة تبعات الارتفاع المفرط في الإنفاق.
- لابد من مراعاة مبدأ ترشيد الإنفاق العام وذلك بإتباع أسلوب الأولويات، والبداية تكون ضمن تخفيض نفقات التسيير وتنويع الاقطاعات الضريبية وعدم الاعتماد على الجباية البترولية.
- العمل على ترشيد النفقات العامة والتركيز على القطاعات التي تعمل على خلق قيمة مضافة (المؤسسات الإنتاجية).

- آفاق الباحث:

ما يمكن قوله في هذا المجال هو أن لسياسات الإنفاق العمومي دور مهم في التأثير على الاقتصاد ككل، وعليه وبالنظر إلى ما تم التوصل إليه من نتائج فإننا نقترح بعض المواضيع التي نراها قد تصلح كإشكاليات لبحوث مستقبلية وذلك في النقاط التالية:

- أثر سياسة الدعم الاجتماعي على تزايد حجم الإنفاق العام بالجزائر.

- ترشيد الإنفاق العام كدعامة للتنوع الاقتصادي في الجزائر.

6. قائمة المراجع:

- بربار نور الدين. (2017). أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2015. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 04، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الصفحات 576-577.
- بوفليح نبيل. (2005). آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسنية بن بوعلي: الشلف.
- بودخد كريم، سلامنة محمد. (2011). أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر (2001-2009). الملتقى الدولي حول " استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة". كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسبلة.
- حامد عبد المجيد دراز. (1984). المالية العامة. مؤسسة شباب الجامعة.

- حسني خربوش، حسن اليحي. (2013). المالية العامة. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- حسين مصطفى حسين. (طبعة 2001). المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزي.
- دراوسي مسعود. (2005). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر للفترة 1990 - 2004). أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- سعيد عبد العزيز عثمان. (2011). المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر. الدار الجامعية الإسكندرية.
- سليمان محمد، بايزيد علي. (2015). دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية العدد 3، صفحة 39.
- طارق الحاج. (د.س.ن). المالية العامة. دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- طاوش قندوسي. (2013-2014). تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970/2012). أطروحة دكتوراه. جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- عادل احمد حشيش. (2000). أساسيات المالية العامة. بيروت: دار النهضة العربية.
- عادل فليح العلي. (2007). المالية العامة والتشريع الضريبي. عمان: دار حامد الطبعة الأولى.
- عبد المنعم فوزي. (د.س.ن). المالية العامة والسياسة المالية. بيروت: دار النهضة العربية.
- مجيدي فتحي. (2009-2010). الدليل لاجتياز مسابقة متصرف إداري. الجلفة: سلسلة محاضرات ودروس.
- محمد أحمد الحجازي. (1998). المحاسبة الحكومية وإدارة المالية العامة. الأردن: المكتبة الوطنية الطبعة الرابعة.
- محمد عباس محرز. (2005). اقتصاديات المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعي.
- محمد مسعي. (2012). سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو. مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر العدد 10، صفحة 147.